Badael
بدائل

مناورة المباني الزرقاء للوصول إلى سوريا يقودها الشباب

المواطنة والمشاركة السياسية

المحررة: علا صالح

المراجعة: علا رمضان

تيسير مساحة التفكير: فريق بدائل

توثيق مساحة التفكير: فريق بدائل

تصميم الجرافيك: علي مصطفى

ترجمة: DocStream

© بدائل ٢٠٢٣ برلين ، ألمانيا. كل الحقوق محفوظة. لا تجوز طباعة أي أجزاء من هذا المنشور أو إعادة إنتاجها أو استخدامها بأي شكل أو بأي وسيلة دون إذن كتابي مسبق من بدائل.

بدائل هي منظمة غير حكومية، تأسست في عام ٢٠١٣، تتبنى النهج الحقوقي في عملها. تتمثل رسالتنا في تبني العدالة التحويلية كأساس لسلام حقيقي ومستدام في سوريا. من خلال دعم البدائل المملوكة محلياً، نسعى إلى دعم نطاق وتأثير العمل المدني الشامل على مستوى القاعدة الشعبية وصولا الى الحقيقة والفهم الشاملين داخل السياق السوري وحوله.

Badael بدائل

جدول المحتويات

خلفية ٤
شرح المفهوم ٦
عشرة عوامل تؤدي إلى تقويض شعور الشباب بالمواطنة ٦
العوامل التي تؤثر على النساء والفتيات بشكل خاص ٧
إقصاء الشباب ٨
بين المطرقة والسندان ٩
المجتمع المدني: الحليف الرئيسي للشباب ١٠
الشباب يحكم سوريا ٢٠٤٠ ..... ١٢
الرئيسة ١٢
وزير-ة التربية ١٣
وزير-ة العدل ١٣
وزير-ة الدفاع ١٤
وزير-ة الاقتصاد ١٤
خاتمة ١٥

خلفية

يمثل إنشاء مساحات لتعزيز التعلم والنشاط والتفكير المشترك والمشاركة المدنية بين الشباب أولوية قصوى بالنسبة لبدائل. مثل هذه المساحات ضرورية لتطور المجتمعات، وهي مرتبطة بالحاجة إلى حماية وتمكين أكثرية السوريين والسوريات الذين يعانون من الإقصاء، وخاصة الشباب، وإلى تمكينهم-ن من قيادة حركات ومبادرات مواطنية قاعدية في مجتمعاتهم المحلية. وفي إطار هذه الأولوية الاستراتيجية، أطلقت «بدائل» منصةً للشباب لتمكين وتحفيز الشباب السوري، باعتباره قوة التغيير الأساسية، والذي تشكل وجهات نظره عاملاً حاسماً في بناء مجتمع مدني على المستوى القاعدي. في هذا السياق، تسعى منصة الشباب إلى دعم الشباب السوري ومساعدته على الصمود وتعزيز قدرته على صياغة تفكيره وخطابه بشأن قضايا واحتياجات الشباب في المجتمعات السورية.

وخلال الاجتماع التأسيسي لهذه المنصة، حدد المشاركون/ات خمسة قضايا ملحّة للشباب في شمال سوريا هي: «المساحات الآمنة»، و«التماسك المجتمعي و التضمين «، و«العسكرة والبيئات الهدامة»، و«التعليم الرسمي وغير الرسمي»، و«الانخراط السياسي والمشاركة المدنية». بحيث تُتَناول كل قضية ضمن «مساحة تفكير»، وتساهم نتائجها في صياغة ورقة معرفية.

كل مساحة تفكير هي مساحة حرّة للتفكير والاستنتاج يجتمع فيها١٦ - ٢٠ شاباً وشابة من الأتارب ودارة عزة وكللي، تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٣٠ سنة، لتحليل تجليات كل قضية بناءً على تجربتهم المُعاشة والجانب الإبداعي لديهم وتبادل وجهات النظر ضمن مساحة تديرها بدائل. وتعكس هذه الورقة تطوير الشباب المفاهيمي وتحليهم/هن لموضوع البحث، المواطنة والمشاركة السياسية.

تعكس هذه الورقة تجارب الشباب الحالية بالتعرض للإقصاء في شمال سوريا، والذي ينبغي فهمه ضمن سياق تاريخي من الإقصاء السياسي للمجتمع عموماً في ظل حكم عائلة الأسد على مدى العقود الخمسة الماضية ونيف، إضافة إلى إقصائهم-ن إقليمياً ودولياً. تعرّضت الشابات السوريات، على وجه الخصوص، لإقصاء متفاقم بعد تحسن طفيف في الحكم المحلي. ولعل أبرز مثال على ذلك هو إغلاق المكاتب النسائية في المجالس المحلية مع تغير سلطات الأمر الواقع.

رمزياً، أصبحت المباني الزرقاء تعبّرعن إقصاء الشباب السوري في الشمال. وقد استُمد الاسم من المبنى الأزرق الذي يُدارمنه عمل المجتمع المدني في ظل حكومة الإنقاذ في إدلب، والمباني الزرقاء التابعة لبعض الجهات الدولية[١].

يتجلى في هذه الورقة الاستياء العام لدى الشباب من الفجوة بين أطر السياسات الدولية المتعلقة بالشباب، مثل أجندة الشباب والسلام والأمن، وتنفيذها، أوعدم تنفيذها، في شمال سوريا بشكل يمكّن الشباب من أن يصبحوا مواطنين-ات منخرطين وفاعلين-ات سياسياً.

١ الأمم المتحدة على وجه الخصوص.

شرح المفهوم

يفهم الشباب في شمال سوريا المواطنة على أنها العلاقة بين الفرد ودولته-ا، بحيث تؤدي الحكومة (المنتخبة ديمقراطياً) واجباتها في ضمان حقوق المواطنين-ات، ويشعر المواطنون-ات بالأمان لدى التعبير عن مخاوفهم-ن، ويشاركون-ن في الحفاظ على الصالح العام. كما يشمل ذلك قدرة المواطنين-ات على أداء حقوقهم-ن والتزاماتهم-ن السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وصف أحد المشاركين حق المواطنة بأنه «عيني وذراعي» لإيضاح العلاقة الوثيقة بين الفرد وحقوق مواطنيته.

يشعر الشباب في شمال سوريا بمواطنة جزئية أو مقيدة، حيث تبدو الحقوق السياسية شبه غائبة، والحقوق المدنية محدودة. على سبيل المثال، أعرب المشاركون-ات عن انعدام الثقة بشكل عام في السلطات في ظل غياب الحكم المدني، ورأى البعض أن مجرد الحديث عن الشعور بالمواطنة في ظل سلطات غير شرعية قد يضفي الشرعية على حكمها. كما أعربوا-ن عن استيائهم-ن من الهيئات التشريعية المُعيّنة تعييناً، التي تُستخدم كواجهة تمثيلية لإسكات الأصوات المعارضة. فوق ذلك، لا يُعتَرف بوثائق السجل المدني، مثل بطاقات الهوية الصادرة في الشمال، خارج المنطقة، سواء في باقي أنحاء سوريا أم في دول المنطقة أو في العالم.

عشرة عوامل تؤدي إلى تقويض شعور الشباب بالمواطنة

١. الحرب.
٢. النزوح المتكرر وعدم الاستقرار.
٣. غياب سيادة القانون.
٤. الحكم العسكري.
٥. عدم تجانس سلطات الأمر الواقع ونشوب الصراعات بين الجماعات المختلفة.
٦. سياسة الوضع الراهن.
٧. الخوف.
٨. التمييز بين المقيمين والنازحين داخلياً.
٩. التعصب والتهميش.
١٠. تفوق أولويات النجاة على شؤون المواطنة.

العوامل التي تؤثر على النساء والفتيات بشكل خاص

١. انعدام حماية الحقوق المدنية للنساء اللاتي تزوجن من أجانب ولم يتم تسجيل زواجهن.

٢. الأعراف الاجتماعية التي تحول دون ممارسة النساء لمواطنتهن الكاملة.

٣. التمييز في الأجور ضد النساء.

٤. التمييز التعليمي القائم على هيمنة الرجال على تخصصات معينة، مثل الحقوق والهندسة.

٥. يمكن أن تؤدي القيود المفروضة على ملابس النساء والفتيات[٢] إلى استبعادهن من الوصول إلى المباني العامة أو الانخراط في سوق العمل (للنساء) أو المجال العام.

٦. التمييز القانوني ضد النساء[٣].

٧. العزل الجندري للنساء الذي يؤدي إلى الحد من الفرص المتاحة للنساء والفتيات، حتى في المجتمع المدني.

---

٢ لا يتوقف الأمر على كونهنّ يغطّين أجسادهن، بل مدى تغطية أجسادهن.

٣ حتى اليوم، لا يمكن للمرأة السورية المتزوجة من أجنبي منح جنسيتها لطفلها.

إقصاء الشباب

إن الشباب المقيم في شمال سوريا أو المولود فيه مبعد كلياً عن السياسة والمفاوضات وصنع القرار والفضاءات السياسية.

نتيجة للخوف والطبيعة الدوغمائية للمجال السياسي وضيق أفق المشاركة فيه وتعرّض الشباب بشكل متكرر لعدم الإصغاء والعقلية المجتمعية التي تفرض قيوداً عديدة، يتردد الشباب في تشكيل كتلة أو لجنة سياسية تمثله وتحتضن آراءه الثورية من أجل سوريا حرة وديمقراطية.

تؤدي الطبيعة المتشابكة بين ما هو سياسي وما هو عسكري في العديد من السياقات في سوريا إلى إضعاف الحقوق المدنية وتقييدها. يضاف هذا إلى أوجه التحيز الناجمة عن القرابة أو الصلات الاجتماعية في العمليات التي تبدو ديمقراطية. على سبيل المثال، يصوت الناس للمرشحين الذين تربطهم-ن بهم أواصر أسرية أو قبلية بدلاً من أشخاص يتمتعون برؤية وخبرة سياسية راسخة، ويرجع ذلك إلى عقود من الحكم القمعي في عهد آل الأسد، ما أدى إلى النكوص إلى أمان الشبكات الأسرية أو القبلية على حساب البرامج السياسية.

كما يشعر الشباب بالافتقار إلى التفويض اللازم للمشاركة السياسية، وذلك بسبب السلوك المُقيِّد والقمعي تجاه قدرة الشباب على صياغة الرؤى السياسية، وغياب المنصات التي تمثل الشباب. كما أعرب الشباب عن خوفه من العمل الفردي، وعبر عن رغبته في الحصول على مساحات للعمل الجماعي.

تواجه النساء صعوبات مضاعفة، إذ يتعرضن للإقصاء والحظر والرفض بشكل ممنهج في الفضاءات السياسية، على الرغم من مساهمتهن الإبداعية ورغبتهن في المشاركة. كما تفتقر النساء إلى دعم أو تأييد سلطات الأمر الواقع لمشاركتهن، وتسود معتقدات مجتمعية تقلل من أهمية مشاركة النساء ومن إمكاناتها القيادية. علاوة على ذلك، لا تتوفر مقاعد مخصصة للنساء في الهياكل الرسمية في شمال سوريا لكسر الصور النمطية.

النساء بشكل خاص مستبعدات من المناصب القيادية والسياسية، كما تُستبعد الفتيات من الفضاء العام بحرمانهن من حق الاحتجاج. ولسوء الحظ، تراجعت مكانة النساء في المجتمع إلى الخلفية خلال العقد الماضي أو نحوه، التحدي الذي تفاقم بسبب الهجرة الداخلية لمنظمات حقوق النساء من إدلب إلى شمال حلب.

ومما لا شك فيه أن أعباء رعاية الأسرة تعيق قدرة النساء والفتيات على المشاركة، وذلك نظراً إلى غياب التدابير التي تستجيب إلى قضايا الجندر. على سبيل المثال، فوَّتت إحدى المشاركات فرصة المشاركة في تدريب على القيادة لأنها لم تتمكن من ترك أطفالها الثلاثة طوال الليل في فترة التدريب، ولم تتحلَّ الجهة المنظمة بالمرونة اللازمة بحيث تمكن المشاركة من الحصول على هذه الفرصة، وذلك رغم استعدادها لنقل أطفالها مؤقتاً إلى مسكن على مسافة يمكنها قطعها ذهاباً وإياباً إلى مكان التدريب.

تتمتع النساء، بلا ريب، بالإمكانات اللازمة، إلا أنهن يفتقرن إلى فرص لتبوؤ مناصب في مواقع صنع القرار.

بين المطرقة والسندان

أصبحت المباني الزرقاء رمزاً للإقصاء. في مباني الأمم المتحدة[٤]، يشعر الشباب بعدم الاكتراث بوجهات نظرهم وتطلعاتهم، ويشككون في أجندة الشباب والسلام والأمن، وكيف ترى الأمم المتحدة إمكانية تطبيقها على الشباب في شمال سوريا بما يتجاوز التركيز على مكافحة التطرف العنفي، وهو تركيز يؤدي بشكل متزايد إلى شعور الشباب بوصمة اعتبارهم-ن إرهابيون-ات محتملون-ات.

كما تشير المباني الزرقاء الأخرى إلى الرقابة والتداعيات الأمنية المحتملة من سلطات الأمر الواقع. يمشي الشباب في شمال سوريا على أرضية هشة عندما يخطط لأنشطة تهدف إلى رفع مستوى الوعي السياسي وتمكين النساء، لذا فإنه في حاجة إلى تكييف اللغة لتجاوز الرقابة وضمان السلامة. وبين التهميش والوصمة[٥] من المجتمع الدولي وفضاء مدني محلي يزداد انغلاقاً، يتفاقم شعور الشباب بالإقصاء والعزلة.

«نشعر كأننا في المنفى في بلادنا، لا أحد يهتم بوجودنا. كل شيء محظور علينا من قبل قوى داخلية وخارجية»

٤ أشار المشاركون إلى مجلس الأمن على وجه الخصوص

٥ النظرة العامة هي أن أقلية من الجهات المانحة والدول تنظر إلى الشباب السوري (والعائلات) في شمال سوريا على أنه «إرهابي».

المجتمع المدني: الحليف الرئيسي للشباب

يعتقد المشاركون والمشاركات أن مزيجاً من دوافع ذاتية ومساحات مدنية آمنة أنشأتها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وبدرجة أقل اتحادات الطلبة، هو ما يخلق مساحة صغيرة تمنح الشباب شعوراً بالمواطنة.

على سبيل المثال، أشار المشاركون والمشاركات إلى حملة «لا لتهميش الأتارب» كمثال على كيفية اكتشاف الشباب للدافع الثوري للعمل بشكل جماعي مع أفراد المجتمع، وذلك للمطالبة بظروف كريمة في مدينة الأتارب بعد نقل مراكز تقديم الخدمات إلى ريف إدلب، الأمر الذي رآه السكان المحليون كتهميش منهجي لمدينتهم.

حظيت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بالتقدير بسبب تسهيل تبادل المعرفة وتنمية المهارات وتوفير مساحات آمنة للشباب للتعبير عن أنفسهم-ن وتطوير مشاركتهم-ن والتزاماتهم-ن المدنية. كما احتفى المشاركون والمشاركات بالعمل الإيجابي في منصة بدائل الشبابية من حيث الاستجابة للقيود الجندرية المفروضة على النساء في قيادة المنصات المختلفة، وتمكين الشباب من التغلب على التحيز عند انتخاب مجلس إدارة المنصة. وكان من أسباب نجاح ذلك، عدم وجود معرفة مسبقة بين المشاركين والمشاركات.

على الرغم من احتفاء المشاركين والمشاركات بالجهات الفاعلة في المجتمع المدني باعتبارها عوامل تمكين للمشاركة المدنية، جرى التأكيد في الوقت نفسه على غياب شبكات المجتمع المدني المؤثرة التي يمكن أن تقود التغيير أو تُحدِث تحولاً في المجتمع. يُنظر إلى عمل المجتمع المدني على أنه مقيد بأجندات وأولويات الجهات المانحة، التي لا تتماشى في كثير من الأحيان مع تطلعات الشباب في شمال سوريا.

وأخيراً، لدينا مثال لعملية ديمقراطية جرت مؤخراً، حيث جرى انتخاب برلمان للشباب بدعم هياكل الحكم كاستثناء من القاعدة:

برلمان الشباب

في ظل الحكومة المؤقتة في شمال حلب، أطلقت وحدة دعم الاستقرار برلمان الشباب. وبمشاركة ١٢٠٠ شاب وشابة، تم انتخاب البرلمان بعملية انتخابية خضعت لمراقبة منظمات أخرى لتمكين الشباب من خوض تجربة انتخابية كاملة. تألف البرلمان من ٨٠ مجموعة تطوعية، وكان له وظيفة التمثيل للتحدث نيابة عن الشباب في الاجتماعات والمؤتمرات في تركيا.

تمكنت النساء من المشاركة في هذه العملية، إلا أنهن فزن بشكل رئيسي بمقاعد اللجان المرتبطة بالرعاية، مثل الصحة والتعليم.

تراجعت أولوية البرلمان بسبب تأثير الزلزال وتحول الأولويات للاستجابة للزلزال، إلا أن الجهود جارية لإعادة تفعيله، بحسب وحدة دعم الاستقرار.

ثمّن المشاركون تجربة برلمان الشباب في ممارسة الديمقراطية، كما أدركوا أنه دون مشاركة شباب من مناطق أخرى من سوريا، سيكون هناك خطر لانعكاس الوضع الراهن للمشهد السياسي المنقسم بشدة قائماً. ولذلك فقد توصلوا إلى ثمانية توصيات:

١. إنشاء مساحة حوار افتراضية آمنة بين المناطق المختلفة
٢. إنتاج محتوى رقمي حول هموم الشباب وأولوياته في شمال سوريا
٣. فتح باب الحوار بين المجتمع المدني والسلطات المحلية
٤. دعم جهود تنظيم الشباب ضمن النقابات
٥. على الجهات الفاعلة في مجال الإغاثة بمختلف أشكالها، على المستويين القُطري والدولي، أن تفهم الترابط بين القوة الاقتصادية/الاستقلال الاقتصادي والمشاركة المدنية
٦. الاستثمار بشكل أكبر في المساحات الآمنة للشباب لتنمية أفكاره المستقلة
٧. استهداف المجتمع بأكمله بحملات للتوعية بأهمية المشاركة السياسية للمرأة
٨. استثمار الشتات السوري في نقل المعارف والمهارات

الشباب يحكم سوريا ٢٠٤٠

اختُتمت مساحة التفكير بتمرين تخيلي لنتيح للشباب ولأنفسنا بوابة إلى سوريا التي تشبه شبابها، ولمواصلة البناء على قدراته وإبداعه. سافر المشاركون والمشاركات عبر الزمن إلى عام ٢٠٤٠ حيث تقود سوريا طاقاتها الشابة، وعملوا-ن ضمن مجموعات تناولت أدواراً متنوعة في الحكومة مع المهام الحكومية التالية، وتم تكليفهم-ن بضمان تحقيق المواطنة العادلة لجميع السوريين.

اعتمدت الحكومة المبادئ التالية:

- سيادة القانون
- العدالة
- الحرية
- اللامركزية
- الفصل بين السلطات
- المساواة بين الجنسين

الرئيسة

أمر تنفيذي ينص على فترتين رئاسيتين للرئيس-ة فقط.

تركز الأجندة الرئاسية على:

- المساءلة
- إيلاء الأولوية لوزارة التربية والتعليم
- تعزيز الديمقراطية والقبول المجتمعي للقيم الديمقراطية
- اعتماد سياسات اللاعنف وتحسين العلاقات الدبلوماسية
- عدم تدخل الرئيس-ة في عمل القضاء وضمان استقلاله
- ضمان التوزيع العادل للثروة

وزير-ة التربية

التعليم إلزامي ومجاني، وتقدم الوزارة تعليماً عالي الجودة بأحدث التقنيات ومنهجيات التدريس، مع مراقبة الكادر التعليمي والقدرات التعليمية وإجراء تقييمات دورية.

ستتخذ الوزارة الخطوات الفورية التالية:

- استحداث لجنة اكتشاف المواهب
- تقديم منح التعليم العالي
- توفير وظائف لمتخصصي الصحة النفسية في مختلف مستويات التعليم
- تحسين رواتب المعلمين
- ضمان المساواة في التعليم وتخصيص مقاعد للنساء في تخصصات الهندسة والعلوم السياسية لترميم الفجوة التاريخية
- ضمان عدم التمييز على أساس الجنس أو الدين في المؤسسات التعليمية
- ضمان وجود نسبة من النساء في المناصب القيادية في المؤسسات التعليمية

وزير-ة العدل

ستعمل الوزارة على استحداث محكمة خاصة لجرائم الحرب والمساءلة المتعلقة بالنزاع، وتشكيل لجنة قضائية خاصة للإشراف على العدالة الانتقالية. كما ستتولى الوزارة الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين وستعمل على ضمان الشفافية.

ستتخذ الوزارة الخطوات الفورية التالية:

- تقييم وتحديث النظام القضائي والقوانين الوطنية
- اتخاذ إجراءات صارمة لمكافحة الفساد
- وضع آلية رقابية على السلطة القضائية

وزير-ة الدفاع

ستركز الوزارة على منع التدخل الأجنبي وحماية الحدود وتوقيع اتفاقيات الدفاع المشترك بما يتماشى مع مبادئ الحكومة المنصوصة أعلاه.

ستتخذ الوزارة الخطوات الفورية التالية:

- تسهيل عملية تأجيل الخدمة الإلزامية للشباب
- تحسين الجانب التعليمي في مؤسسات الدفاع
- ضمان عدم التمييز في مؤسسات الدفاع
- ضمان تكافؤ فرص المواطنين والمواطنات في الوصول إلى المناصب القيادية

وزير-ة الاقتصاد

ستتخذ الوزارة الخطوات الفورية التالية:

- التكليف بإجراء تحليل للاقتصاد السياسي على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لتوجيه أولويات ومنهجيات التنمية
- حماية حقوق الملكية
- دعم المشاريع الصغيرة والريادية
- دعم إنشاء المصانع الوطنية
- محاربة البطالة
- تخصيص نسبة من الإيرادات الوطنية لدعم وزارات التربية والعدل والدفاع
- استثمار موارد الدولة لتحسين البنية التحتية
- اتّباع التمييز الإيجابي للفئات المهمشة، ولاسيما المعاقين
- تشجيع الاستثمارات وضمان بيئة استثمارية آمنة
- ضمان حصول موظفي الدولة على أجور كريمة
- تحسين الاحتياطي الوطني من الذهب وضمان استعادة قيمة العملة الوطنية

خاتمة

إن تعرّض الشباب لتعريف من «الآخر» الخارجي بالانتماء إلى مجتمع «حاضن للتطرف»، وإلى نظرة بخطر احتمال التطرف، من دون الفرصة للتأثير على هذا التعريف، هو انتهاك خطير لاستقلال الشباب بهويته وقدراته وفاعليته بشكل عام.

في بعض الأحيان، يمكن لأجندات الجهات المانحة (عمداً أو عن غير قصد) أن تعمل على ترسيخ الوصمة الاجتماعية التي يعاني منها مجتمع معين. وهذا هو حال برامج منع التطرف العنيف في شمال سوريا، والتي تُنفّذ في محاولة للحد من المخاطر أو إدارتها في ظل فراغ في الحقوق المدنية وانعدام دعم المشاركة المدنية.

الرسالة التي تصل إلى الشباب على المستوى القُطري والدولي هي أنه يتعين عليهم-ن الاختيار بين نسخة متطرفة من دينهم-ن لاسترضاء سلطات الأمر الواقع، أو إدانة الدين وإنكاره كلياً لتهدئة القلق الدولي من علاقة «سببية» تم بناؤها بين الدين والتطرف. تمثل القيم الدينية للعديد من المجتمعات في سوريا (سواء كانت إسلامية أم مسيحية أم غيرها) قيماً مجتمعية، تشبه إلى حد كبير بعض القيم في المجتمعات البريطانية أو السويدية على سبيل المثال، المستمدة من كنيسة إنجلترا أو كنيسة السويد، حتى عندما لا تكون تلك المجتمعات متدينة بالضرورة. يبدو أن هناك تسييساً لحق الشباب السوري في التمسك بتراثه وهويته المدنية وواجباته، وذلك على يد سلطات الأمر الواقع وسياسات الدعم على حد سواء، وهذا في وقت يمنع فيه الشباب من المشاركة السياسية، أو يحد منها في أحسن الأحوال.

Badael
بدائل